كتاب العدد

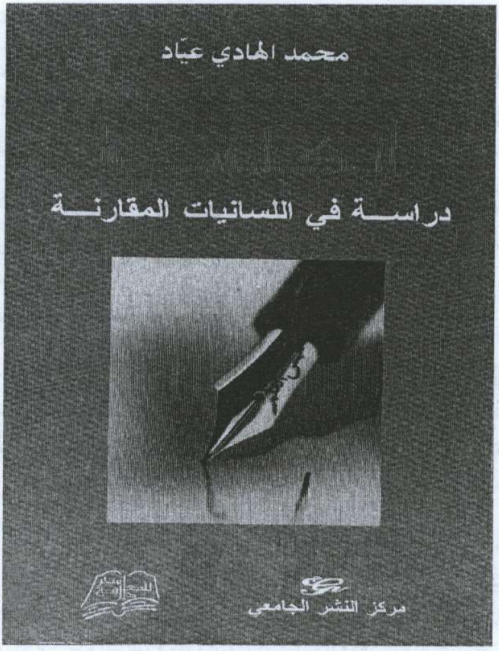

"الكلمة: دراسة في اللسانيات المقارنة"
للكاتب الدكتور محمد الهادي عيّاد

قدم للكتاب وأعدّ المقابلة مع الكاتب:

الدكتور خالد اليعبودي

صدر مؤخرا للباحث التونسي الدكتور محمد الهادي عيّاد الأستاذ بكليتيْ الآداب بالقيروان وسوسة كتاب بعنوان: "الكلمة دراسة في اللسانيات المقارنة"، عن مركز النشر الجامعي، دار سحر للنشر بتونس.

يقع هذا الكتاب في 775 صفحة من الحجم الكبير، ويضمّ مقدمة وأحد عشر فصلا وخاتمة إضافة إلى ثبت يضمّ 266 مصطلحا من المصطلحات المستعملة في الكتاب مع مقابلاتها الفرنسية.

يعدّ هذا الإصدار بحثا عميقا في الدلالة اللسانية، حرص من خلاله الكاتب على رصد شبكة العلاقات القائمة بين مفهوم الكلمة ومختلف العلوم اللغوية (نحو، صرف، دلالة، تداولية، ترجمة، اصطلاح).

وقد أولى الباحث كل هذه العناية لمفهوم الكلمة باعتبار أن هذه الوحدة أساس اللغة (بل أساس كل اللغات الطبيعية) والوسيلة الفضلى للتواصل بين الناس والمعبـّر الذي يمكـّن من تحديد الصفات الأساسية للغة.

ولم يقتصر الدكتور الهادي عياد في هذا السفر الكبير على تتبّع الكلمة في اللغة العربية من حيث بنيتها ودلالتها وترادفها وتطوّرها وتمحّضها للاصطلاح وسلطة القول فيها؛ وإنما اهتمّ كذلك بعرض آخر النظريات اللسانية الغربية في هذا المجال الخصب، ومناقشة أبعادها المنهجية والإبستمولوجية.

خصّص الباحث الفصل الأول من الكتاب لمفهوم الكلمة في التراث النحوي العربي، (الكلمة باعتبارها إسما، وفعلا، وحرفا)، وتطرق لمفهوم الكلمة المركبة، ثم انتقل للحديث عن منظور اللغويين المحدثين للكلمة (تمام حسان، وعبد القادر الفاسي، وعبد القادر المهيري)

واستعرض الدارس في الفصل الثاني مباحث الكلمة في اللسانيات الغربية، بالخصوص عند "دي سوسير" (De Saussure)، و"جوستاف جيوم" (Gustave Guillaume)، وحدد المراد من "الكلمة المركبة" في الدراسات البنيوية والتحويلية الحديثة. وفي سياق البحث عن وحدات دنيا لتحليل الكلام، تطرق إلى مفهوم "الصيغم" (Morphème) عند "بلومفيلد" (Bloomfield)، ومفهوم "اللسن" (Idiome) عند "هوكات" (Hoket)، ومفهوم "اللفظم" (Monème) عند "مارتيني" (Martinet)، وأشار إلى عودة اللسانيين الغربيين إلى مفهوم "الكلمة" كوحدة تحليل لغوية لبناء نظرية معرفية في مستويات اللغة الصوتية (النبرية)، والنحوية، والمعجمية، والدلالية. وهو ما يتضح من خلال تصريح رائد اللسانيات الحديثة "دي سوسير" القائل: "بالرغم من الصعوبة التي نجدها في تعريف "الكلمة" فهي وحدة تفرض نفسها على الفكر، فهي شيء أساسيّ في تركيبة اللغة" (C.L.G : p 154)

وخصص الكاتب الفصل الثالث لعرض دلالات الكلمة في التراث العربي الإسلامي في اتجاهاته اللغوية، والفلسفية-المنطقية، والأصولية، ووقف وقفات متأنية عند حدود "اللفظ"، و"المعنى"، و"التطابق"، و"اللزوم"، و"التضمين"، و"الخصوص"، و"العموم"، و"المشترك"، و"المتواطئ"، و"المتباين"، و"المتضادّ"، و"المترادف"، و"الظاهر"، و"النصّ"، و"المفسّر"، و"المحكم"، و"الخفيّ"، و"المشكل"، و"المجمل"، و"المتشابه".

واستخلص من خلال تتبـّعه لهذه الظواهر اللسانية تقدّم المعرفة اللغوية عند العرب والمسلمين، وهي المعرفة التي أسهمت في دفع عجلة الحضارة الإنسانية.

وتابع الباحث في الفصل الرابع عرض دلالات الكلمة، منتقلا إلى العصر الحديث، حيث وقف عند تاريخ الدلالة، وعرض نظريات تحليل الدلالة في اللسانيات الغربية من خلال الاتجاه البنيوي الأوروبي والأمريكي، والاتجاه التكويني، والعرفاني، والمقاربة الروسمية، إضافة إلى المنهج البراجماتي، مستنتجا ثراء هذه التيارات الفكرية وخدمتها لاتجاه حديث في علم الدلالة يهتم بالصلات القائمة بين "الإعلامية" و"اللسانيات"، وينظر في خاصيات التخاطب بين الإنسان والآلة، ويقدم مقاربات شكلانية لدلالة اللغات الطبيعية، وعلاقة اللغة بالدماغ.

وخصص الدكتور الهادي عيّاد الفصلين الخامس والسادس (زهاء 125 صفحة) للبحث في مسألتي "الترادف" و"التعدد الدلالي"، وما تحيلان عليه من إشكالات دقيقة بهدف توضيح الرؤية حول بعض جوانب الكلمة التي ما تزال تثير الاهتمام في الدراسات اللسانية المعاصرة. فحدد مفهوم الترادف، وعرض لمراحل تطوره، واستعرض الباحث آراء القائلين بالترادف (عبد الرحمن الهمذاني، وقدامة ابن جعفر، وابن خالويه، وأبو علي الفارسي، والرمّاني، وابن جنّي، وابن سيده، والهراسي، والفخر الرازي، والسبكي)، محللا أسباب وقوع الترادف، وفوائده العميمة في المتن اللغوي. كما استعرض الدارس آراء المنكرين للترادف (ابن الأعرابي، ثعلب، أحمد ابن فارس، الأنباري، ابن درستويه، العسكري، الراغب الأصفهاني، ابن قتيبة)، وناقش مبررات إنكارهم للترادف. ولم يهمل الدارس آراء اللغويين العرب المعاصرين في مسألة الترادف، فوقف عند أشهر من درس هذه الظاهرة اللغوية المثيرة للجدل (صبحي الصالح، ابراهيم أنيس، أحمد مختار عمر، رمضان عبد التواب، إميل بديع يعقوب، حاكم مالك الزيادي)، واستخلصَ "أنّ مواقف اللغويين العرب القدامى أكثر دقة وتعمّقا في دراسة مسألة الترادف من مواقف المعاصرين. ولعلّ ذلك راجع إلى أنّ هؤلاء المحدثين لم يولوا المسألة ما تستحقّ من الدرس والتعمّق" (ص309).

وتناول الباحث أهمّ الإشكاليات التي تطرحها مسألة الترادف في اللسانيات الغربية الحديثة، بحيث خضعت الظاهرة الترادفية لوجهات نظر عديدة، من بينها الوجهة المعجمية مع "كلود ميلنار" (J.C. Milner)، والوجهة التركيبية القائمة على أسس توزيعية تحويلية مع "أنتوانيت مرابطي "(Antoinette Mrabti) ، والوجهة التحويلية الموسّعة مع "موريس كروس" (M. Cross)، ووجهة التحليل المكوني للمعنى (Analyse componentielle).

وانطلاقا من دراسته التطبيقية لمجموع التسميات الدالة على لفظ "الصحراء" يستنتج المؤلف استحالة وقوع الترادف في اللغة الواحدة لسببين:

" الأول: أن منطق اللغة لا يقبل أن يُوضع أكثر من لفظ للدلالة على المعنى الواحد،

الثاني: أنّ دلالة كل لفظ لها وجهان لا ينفصلان، تماما كقطعة النقود المعدنية نجد في أحد الوجهين الدلالة الوضعية وفي الآخر الدلالة الإيحائية الذاتية، وهي متغيّرة بتغير المتخاطبين وخاضعة لعوامل نفسية واجتماعية وسياسية..". (ص 370).

وقد فرضت المقاربة الموسوعية التي نهجها المؤلف في كتابه أن يخصّص الفصل السابع لعلاقة الكلمة بالمصطلح، فوقف مليا عند خصائص "الكلمة - المصطلح"، وحدد وضعها في علوم اللسان. والعلم الذي ينظر في المصطلحات توليدا وتقييسا وتصنيفا هو "المصطلحية"، وقد حدد الباحث مفهوم هذا العلم، وأشار إلى تفرعاته الأونومازيولوجية والسيمازيولوجية، والتطورات التي لحقت به عبر العقود الزمنية الأخيرة. كما تطرق إلى علاقة المصطلحية بالترجمة وبالفهرسة (indexation)، وخصص مبحثا هاما للحديث عن مصطلحية الوسائط المتعددة (terminologie des interfaces) التي تنظر في اصطلاحات حوار الإنسان مع الآلة. وقد لجأ الدكتور الهادي عياد إلى مناقشة مسألة التمييز بين المصطلحين "مفهوم" (notion) و"متصوّر" (concept)، واعتبرهما متكافئين سيرا على منوال موقف الجمعية الفرنسية للتقييس (AFNOR). وعالج الباحث في هذا الفصل الوظائف الدلالية والاجتماعية للمصطلح وأبعاده الفلسفية، ووسائل صناعته، وخلـُص في الختام أنّ الإلحاح على الخاصية الكونية للمصطلحية أصبح ضرورة متصلة بنشر ميادين التقنية والعلوم..

ويستشهد المؤلف بقولة الكاتب "فاليري" (Valery) الذي يقول فيها: "ليس بالأفكار يُصنع الشعر بل بالكلمات"، ليستخلص في الفصل الثامن - والمعنون ب"شعرية الكلمة"- أن نوع استعمال الكلمة وطريقة توظيفها في الخطاب هما العاملان اللذان يحدّدان نوع الخطاب. فالكلمة في الشعر تكتسي أبعادا أخرى خارج الواقع واللغة، تشكّل في ثناياه عالما مستقلا منعتقا من قيود اللغة المعيارية. وقد درس الباحث في هذا الفصل العناصر المؤسسة للشعرية في الكلمة، وبيّنَ طرق استعمالها داخل هذا الخطاب، بالاعتماد على المجاز والجناس، وتحدث عن وظائف الكلمة في القصيدة، هل هي وظيفة إشارية أم جمالية؟ هل هي أداة تعبير أم أداة تأثير؟ ووقف عند مفهوم المتعة في الكلمة الشعرية، وهي متعة يحسّ بها الشاعر كلما عمدَ إلى تكسير قيود الشكل والمعنى.

لقد آمن الكاتب طوال هذا الفصل بأن شعرية الكلمة تتبدّى في طاقتها الإبداعية، وفي إمكانياتها اللامحدودة لاستيعاب الغموض، والقدرة على التأثير وزرع الحيرة في ذهن المتلقي..

وحظيت المقاربة التاريخية بعناية الكاتب حين اهتمّ في الفصلين التاسع والعاشر ب"تطور الكلمة في اللغة" عموما، وفي العربية بوجه خاص. فقد خصّص المؤلف زهاء واحد وأربعين ومائة صفحة (من ص 471 إلى ص 612) لدراسة التطورات الصورية والدلالية التي تلحق اللغة، فوقف عند مفهوم التطور في التراث اللغوي العربي وعند اللغويين المعاصرين (الصفويين: إبراهيم اليازجي، وحسن علي البدراوي، وأسعد داغر،

وعبد القادر المغربي، وحليم دموس، ومحمود تيمور، ومحمد العدناني، والمستفيدين من الدرس اللساني المعاصر، كإبراهيم أنيس، وحمّاد أحمد عبد الرحمن، وخليل حلمي، وغاليم محمد). وتتبع الباحث آليات تغيّر المعنى الصورية في الفكر الدلالي العربي، لا سيما منها آلية الاشتقاق بأنواعه الأربعة (الصغير، والكبير، والأكبر، والكبّار [:النحت])، ورصد العوامل الخارجية التي تسهم في تغير المعنى وتوليد وحدات معجمية جديدة، كالعوامل الحضارية، والعوامل الثقافية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل الدينية. كما حدّد آليات تغيّر المعنى المتصلة بالتوليد الدلالي، كالأساليب البيانية، والمجاز، والاستعارة، والكناية.

وقد اهتمّت اللسانيات الغربية الحديثة بموضوع التطور الدلالي لـمَا للغات الغربية من صلات وثيقة باللغة الأمّ : "اللاتينية"، لذلك حرص المصنّف على تتبّع مناهج دراسة تطور اللغة في اللسانيات الغربية، وبالأخصّ المنهج التاريخي (التعاقبي)، والمنهج الآني (التزامني)، مع رواد الدرس اللساني الحديث بالغرب (ك "ميشال بريال" (Michel Breal)، و"ماييه" (Meillet)، و"سبربر" (Sperber)، و"أولمان" (Ullmann)، و"درماستر" (Drmesteter). ويتضح من مفاصل دراسة الدكتور الهادي عياد أنه على الرغم من اهتمام "دي سوسير" بالتطور الدلالي للكلمة، فإن رائد اللسانيات الحديثة لم يول لمسألة المعنى ما تستحقه من عناية، ما دعا الكاتب إلى عرض مقاربات جديدة تسدّ هذا القصور، منها التي اصطلح عليها الدكتور الهادي عياد ب"المقاربة التنميطية" (Approche Stéréotypique) التي تغرف ثوابتها من اللسانيات الاجتماعية، و"مقاربة النموذج البُدائي" (Approche du Prototype) التي تسلّم بوجود صورة ذهنية عملية توافق الظروف النفسية المتحكّمة في البعد الدلالي للاستعمال اللغوي.

ويخلص الكاتب على أثر دراسته لظواهر التطور الدلالي للكلمة إلى أنّ تطور كلمات اللغة مسترسل من دون انقطاع – وإن كان المرء لا يشعر به بسبب وتيرته البطيئة – وأن اللغة تجدّد بنياتها ذاتيا بما أنها أداة فاعلة للفكر تجسّد تمثلاته.. (ص 612).

أما الفصل الحادي عشر والأخير من كتاب الدكتور الهادي عياد، فقد خصصه لموضوع "ترجمة الكلمة"، تطرق فيه للإشكالات التالية: ما الترجمة؟ هل هي فنّ؟ أم علم؟ أم مهارة مهنية؟ هل يترجم المترجم الكلمات؟ أم الفكر الذي تستوعبه الكلمات؟ هل نجد للكلمة ترجمة واحدة؟ أم إنّ ترجماتها عديدة بتعدد السياقات وبتعدد المترجمين؟ ما هي وحدة الترجمة؟ هل هي الكلمة؟ أم الجملة؟ أم النص؟ أم الخطاب؟ ما صلة الترجمة بالمجتمع والحضارة والتاريخ؟ ما علاقة الترجمة باللسانيات؟ هل تمكّن اللسانيون من بناء نظرية للترجمة؟

إن ترجمة الكلمات، وترجمة اللغة بوجه أعمّ عملية ضرورية في المجتمعات في كل زمان ومكان، ذلك ما يستنتجه الكاتب في ختام هذا الفصل لأن "ضعف الإنسان الجسمي، وقوّته العقلية تجعلانه دوما في حاجة إلى أخيه الإنسان لتتواصل الحياة وتتطوّر.." (ص676).

لقد مسّ الكاتب خلال فصول موسوعته اللغوية جوانب عديدة من الظواهر اللغوية المتصلة اتصالا وثيقا بالكلمة من زوايا نظر مختلفة، وبأبعاد معرفية عديدة، وهي موسوعة تفيد القارئ المهتمّ والمختصّ على السواء، بما أن "الكلمة محور الخطاب وأساسه.... وهي أصل اللغة وسرّ الوجود.. " (693).

بمناسبة صدور هذا السفر القيّم بدا للمشرفين على مجلة "مصطلحيات" محاورة الكاتب في خلفيات تصنيف هذا الإصدار الذي ينضاف إلى سلسلة الدراسات المختصة في الكلمة والمصطلح، وفي رصد طبيعة العلاقات القائمة بينهما، وفيما يلي نصّ الحوار:

سؤال:

نرحب بضيف مجلة "مصطلحيات"، وأحد أبرز أعضائها المؤسسين، ونشكركم على قبولكم الحديث عن إصداركم الأخير "الكلمة دراسة في اللسانيات المقارنة".

بداية هل تسمحون بالكشف عن أسباب اهتمامكم بالكلمة دون سائر موضوعات اللسانيات والمصطلحية؟

جواب:

الأمر بسيط ومعقّد في آن، ذلك أنّ الكلمة هي أصل اللغة وكلّ الموضوعات اللغوية متولّدة عنها ومتفرّعة منها. فهي أساس التواصل. بها تَميّز الإنسان عن سائر المخلوقات وبها فجّر طاقاته وأبدع الحضارات. فالله تعالى خلق الكون بكلمة منه إذ قال له: "كن" فكان. لذلك كان فعل "كان" الذي يعتبره النحاة فعلا ناقصا أو فعلا مساعدا، أكمل الأفعال لأنّه فعل إنشاء والإنشاء أساس الكون. ولأمر ما، كان الفقهاء والمفسّرون بمختلف انتماءاتهم يبدؤون مصنّفاتهم بالبحث في موضوع الكلمة.

إنّ مفهوم الكلمة مفهوم محوري وعليه وقع بناء الاتجاهات الفكرية لشَـارحيّ القرآن في العصور الأولى. فهو يختزل مختلف العلاقات التي تربط الكلمة بعلوم اللغة، فالكلمة هي مفتاح كلّ دراسة لغوية.

لم يؤسّس اللغويون العرب نظرية في الكلمة ولم يدرسوها لذاتها وإنّما درسوها من خلال شبكة العلاقات التي تؤسّسُها في اللغة وعرّفوها من خلال فهمهم للمنظومة اللغوية التي تجعل كلّ علوم اللغة في خدمة النحو.

الكلمة كوجهيْ قطعة النقود يمكن أن تُدرَس منعزلة عن سياقها (الخليل بن أحمد)، ويمكن أن تُدرَس من خلال ما تؤسّسه من علاقات في منظومة اللغة وأساليب التواصل. ولقد رأينا أن ندرسها من الوجهين انطلاقا ممّا توصّل إليه اللغويون العرب،القدامى منهم والمعاصرون. ولقد استنتجنا استنتاجات بدت لنا مهمّة فرأينا أن نقارنها بما توصّلت إليه الدراسات اللسانية في الغرب قديما وأن نُثريَها بما جدّ فيها من نظريات حديثة.

لم يكن هدفنا بيان تفوّق دراسات على أخرى، أو تمجيدا لما توصّلت إليه النظرية اللغوية العربية. كان عملـــنا علميا موضوعيا بيّنّا فيه أن لا فضل لِلُغة على أخرى إلاّ بما توصّلت إليه من دراسات معمّقة في مختلف العلاقات التي يؤسّسها مفهوم الكلمة.

سؤال:

رأى بعض اللسانيين التونسيين (وأقصد بالذكر الباحث عبد القادر المهيري) أنّ "مفهوم الكلمة قاصر عن مدّنا بأداة ناجعة لتحليل الكلام تحليلا يفي بكلّ مقوماته المفيدة". فهل تتفقون معه فيما ذهب إليه، أم ترون أن مفهوم الكلمة مفهوم محوري في الدرس اللساني؟

جواب :

بالطبع مفهوم الكلمة مفهومٌ محوريٌّ في الدرس اللساني وأستاذنا الجليل مدرك لذلك. المقصود بكلامه هذا، كان في مجال البحث عن أداة دنيا لتحليل الكلام عند العرب– مثل مفهوم "المونام" عند "مارتينيه"– وللتذكير فإنّ رضي الدين الأستراباذي (القرن الخامس هجري) كان على قاب قوسين أو أدنى من اكتشاف الأداة الدنيا لتحليل الكلام، إذ حاول تفكيك الكلمة بالمعنى المتعارف عليه، فأداة التعريف مثلا كلمة والضمير كلمة... فالكلمة إذّا، قاصرة عن مدّنا بأداة دنيا لتحليل الكلام نظرا لأنها معقّدة وجامعة في نفس الوقت. وهذا الموضوع كان محلّ بحث طيلة أكثر من خمسة عقود في الدراسات الغربية ولم يتوصّل العلماء بعدُ إلى الاستقرار على مفهوم يتفق عليه الجميع. فكلّما تعمّق العلماء أكثر في مبحث الكلمة كلما ازداد المفهوم تشعّبا وقصورا عن مدّهم بأداة لتحليل الكلام.

درس الأستاذان المهيري وصلاح الدين الشريف التراث اللغوي العربي وبيّنا ما بذله العلماء العرب من مجهود للتقدّم بالمعرفة اللغوية من خلال عديد المشاغل التي طرحوها وهكذا قدّموا للمعرفة الإنسانية خدمات ساهمت في دفع عجلة الحضارة.

سؤال :

لا شك أن موسوعية إصداركم الأخير تعود إلى المنهج الذي تبنيتموه، والقاضي بـ "كشف شبكة العلاقات التي يربطها مفهوم الكلمة بمختلف علوم اللغة"، فما هي يا ترى الاستنتاجات التي توصلتم إليها بعد قراءتكم لدراسات الأسلاف لمفهوم الكلمة وانفتاحكم على الدراسات الغربية التي تطرقت لهذا الموضوع؟

جواب :

هذا السؤال يلخّص كامل فصول الكتاب. لم تكن بغيتنا من هذا البحث تحليل منظومة علاقات الكلمة بالمفاهيم اللغوية في التراث، ولم يكن هدفنا منه نقض النظرية التي تأسّست عليها علوم اللغة عند العرب، وإنّما رمينا إلى كشف شبكة العلاقات التي يربطها مفهوم الكلمة بمختلف علوم اللغة، لأنّه يبدو من الصعب التعرّض لمفهوم الكلمة بمعزل عن المكوّنات الأخرى للنظرية العربية. كانت مهمّتها محاولة تعميق النظر في بعض خصائص الكلمة التي رأينا أنّها تحتاج إلى فضل تحليل. ولقد رأينا من المهمّ جدا أن نقدّم ما توصّلت إليه البحوث اللسانية الغربية الحديثة والقديمة وأن نستعرض ما أسّسته من نظريات كان لها عظيم الفضل في تطوير البحث اللغوي شرقا وغربا، وما أوجدته من مقاربات عدّدت المداخل للدراسات اللسانية.

أمّا ما استنتجناه من نتائج فموجزها كما يلي:

1- الاطّلاع على أوجه التشابه بين الفكر اللساني العربي والفكر اللساني الغربي.

2- تبيّن المستوى المتقدّم الذي كانت عليه الدراسات اللغوية في التراث والتي يبدو أنّها بلغت أوجها في القرنين الخامس والسادس الهجريين.

3- بيان الهيكلة التجريدية الفكرية والفلسفية للّغة البشرية، أية لغة.

4- بيان أنّ أساس كلّ لغة وهدفها هو التواصل وأنّ بنية اللغات البشرية وطريقة عملها متشابهة تشابها كبيرا. وهذا طبيعي ما دامت لنا نفس التركيبة الجسدية وما دمنا نعيش فوق كوكب واحد.

5- إنّ اللغات كلّها متساوية وأن لا فضل للّغة على أخرى، فهي نتيجة للفكر والفكر واحد عند كلّ البشر...

سؤال :

ذكرتم بثنايا مصنفكم أن الكلمة في التراث العربي لم تكُن مفهوما مستقلا بنفسها، وإنما كانت مرتبطة بمفاهيم نحوية وصرفية ومعجمية، كيف تفسّرون هذا المُعطى؟

جواب:

لقد خصّ علماء اللغة الكلمة بتحاليل دقيقة وجعلوها تتصدّر بحوثهم اللغوية والدلالية ويبدو أنّ البحث في مختلف خصائصها راجع إلى تصوّرهم الهرمي لعلوم اللغة فلم يدرسوا الكلمة لذاتها بمعزل عن شبكة العلاقات التي تربطها بعلوم اللغة، وإنّما وقع البحث فيها من خلال منظومة متكاملة تربطها بالمفاهيم النحوية والصرفية والمعجمية، لذلك كان مفهوم الكلمة عندهم مرتبطا بالنحو أشدّ الارتباط، فالكلمة تُدرَس من منظور نحويّ يجعل التصريف والمعجم في خدمة النحو. وبما أنّ هدف اللغة نظم الكلمات لتفيد كي يتحقّق التواصل، فإنّ هذا النظـــم لا يتأتّي إلاّ بالنحو، لذلك كان المفهوم اللغوي للكلمة هو المسيطر على بحوث الكلمة. فالمعجم يقدّم الكلمة، والتصريف يكيّف شكلها وبالنحو تنتظم فتكوّن معنى فيتأسّس الكلام.

سؤال :

تبدو الدلالة علماً متعدد المفاهيم، متشعّب المناهج، يصعّب البحث فيه نظرا لتعدّد المقاربات التي يُمكن الولوج منها إليه، وقد أحلتم في سياق هذا المنحى إلى تشبيه اللساني "إميل بنفنيست" (E.Benveniste) "المعنى" بـ "قنديل البحر" اللاّفع المتعدد الألوان، وبما أنكم أحطتم في كتابكم بمختلف التيارات اللسانية التي أحالت إلى الدلالة نسألكم عن علل تعقّد الظاهرة الدلالية التي دفعت بعض الدارسين إلى الدعوة إلى إخراج قضايا الدلالة من الدراسة اللغوية؟

جواب :

لعلّ دلالة الكلمة هي أصعب محاور البحث وأكثرها تعقيدا. لو قلنا الدلالة كقوس قزح لأمكن لنا عدّ ألوان هذا القوس وبالتالي تحديد معاني الكلمة. لكن معاني الكلمة لا حصر لها. للكلمة معنى معجمي(أو أكثر) عندما تكون خارج السياق ولكن إذا ما انتظمت فإنّها تكتسب دلالات لا حصر لها نسمّيها دلالات حافّة: السياقية والمخفية ودلالة النصّ والدلالة التأويلية لكلّ قارئ (فالقارئ يقرأ في الواقع أثر تلك الكلمة في نفسه وهو مفهوم خاضع للمستوى الفكري والعلمي والثقافي والسياسي... لمنتج التأويل). إضافة

إلى ذلك هناك الدلالات البلاغية التي هي بدورها بحر. لا يمكن القول إذاً: إنّ هناك دلالة للكلمة، بل دلالات، لذلك شبّه "بنفينيست الدلالة بقنديل البحر، هذا الحيوان الرّخو المتعدّد الألوان، فألوانه تتعدّد وتتعقّد كلما تحرّك أو استدار.

إنّ تعدّد معاني الكلمة الواحدة هو أحد المشاكل الأساسية لعلم الدلالة المعجميّ. وهذا يضفي على عملية تحديد المعنى صعوبة كبيرة. لأنّه، إضافة إلى تعدّد المعاني، نجد عناصر غير لغوية يكون لها الدور الكبير في تحديد المعنى وتتمثّل في ما يحيط بالكلمة من ملابسات أو ظروف تتّصل بالمتكلّم والمخاطب. لذلك رأي بعضهم إخراج دراسة المعنى من الدراسة اللغوية. قد يكون في هذا الرأي شيء من الصواب، لأنّ قضية المعنى لا تهمّ عالم اللغة فقط، فهي قضية مشتركة بين الفلاسفة وعلماء الاجتماع وعلماء القانون والسياسيين والأدباء وخاصّة منهم الشعراء. فالدلالة إذاً مسألة تشغل المتكلّمين جميعا.

وقد تكون المسألة الأكثر تعقيدا في الدلالة هي ميل علماء اللسان إلى التفريق بين المعنى والقيمة. ومفهوم القيمة متعلّق بمفهوم العلاقة والعلاقة علاقات: جدوليّه ونسقيّة...، ثمّ إنّ هناك مسألة المعنى والاستعمال، والمعنى وتمثّل المعنى إلخ... لذلك اعتبرت اللسانيات البنيوية الدلالة مفاهيم تابعة للفكر تعكس واقع الكون. من هنا جاءت فكرة إخراج الدلالة من الدراسة اللغوية. ذلك أنّ البحث اللغوي يدرس الثابت لا المتحوّل. أمّا اللسانيات الحديثة فقد أصبحت، بما أوجدته من مقاربات، تعتني بقضية الدلالة. فبعد أن كانت بعض المدارس ترى أنّ دراسة المعنى لا تهمّ اللساني، نرى اليوم أنّ قضية الدلالة أصبحت تتصدّر البحوث اللسانية وأنّ الذين رفضوا الاعتراف بها قديما يولونها اليوم الأولوية في البحث والدراسة. ولقد زادت الدلالة تعقيدا بظهور المنهج النفعي أو البراقماتي.

سؤال :

في الشق التراثي تتبعتم دراسة اللغويين والأصوليين للكلمة ودلالتها، هل ثمة اختلاف بين الفريقين؟ أم أن لهما رؤية واحدة في الموضوع؟

وهل يمكننا الحديث عن نظرية عربية للكلمة عند الأسلاف؟

جواب :

لئن كان بحث مسألة الدلالة عند كلٍّ من علماء اللغة والأصوليين بحثا مهما ومبدئيا إلاّ أنّ الغايات من البحث مختلفة تماما.

- يدرس اللغوي اللغة لذاتها قصد فهم القرآن الكريم (بداية البحث اللغوي كانت من أجل فهم معاني القرآن) لذلك كان البحث اللغوي لا يفارق أيّ مصنّف في علوم الشرح أو علوم الدين، فهو من الثوابت الأساسية.

- أمّا البحث الأصولي فهو أكثر عمقا وتدقيقا. غايته، إضافة إلى ما سبق، استنباط الأحكام وفهم المقاصد الشرعية للقرآن من خلال البحث المعمّق في معاني القرآن. ولعلّ تسمية الاتجاه الأصولي آتية من تعريف الإمام الشافعي لهذا الاتجاه في البحث إذ عرّف "البيان"(بيان المعاني) بأنّه:" اسم جامع لمعاني مجتمعة الأصول متشعّبة الفروع"، فالأصوليون يبحثون عن بيان أصول الأحكام الشرعية والأصول تتشعّب إلى فروع كالأوامر والنواهي. وغاية الأصوليّ بيان هذه الفروع وقياسها على الأصول واستخراج الأحكام. لا يعتدّ الأصوليون بدلالة اللفظ المفرد وإنّما يدرسونه ضمن منظومة اللغة التي تحدّد شكل اللفظ ووظيفته داخل شبكة العلاقات التي تربطه مع النصّ.

ولعله من المجازفة أن نتحدّث عن تأسيس نظرية عربية للكلمة عند الأسلاف. لكن المؤكّد هو أنّهم شارفوا على بناء هذه النظرية نظرا للمستوى المتقدّم جدا والمبكّر لبحوثهم اللغوية. أبرز هذه العناصر هي:

- اهتداء الخليل بن أحمد إلى فكرة تقاليب الكلمة.
- تصنيف سيبويه الكلمة إلى ثلاثة أصناف: اسم وفعل وحرف.
- تحليل ابن جنّـــي لبنية الكلمة شكلا ومضمونا ودلالة.
- الإضافات المعرفية التي قدّمها رضيّ الدين الأستراباذي لا سيّما محاولته استخراج وحدة دنيا لتحليل الكلام.
- البحث المعمّق للأصوليين في البحث الدلالي.

هذه العناصر وغيرها تجعلنا نعتقد أنّ اللغويين العرب القدامى كانوا على قاب قوسين أو أدنى من وضع نظرية عربية للكلمة.

سؤال :

عرّفتم "المصطلحية" بكونها تهتمّ ب "دراسة المفاهيم والألفاظ والأنظمة الإشارية في اللغات المختصّة"، ما الذي دعاكم إلى توسيع مجالات المصطلحية بإدراجكم الأنظمة الإشارية ضمن اهتماماتها؟

جواب :

المصطلحية هي دراسة أنظمة المفاهيم الاصطلاحية التي ترمز إليها المصطلحات بوصفها علامات دالّة. العناصر المذكورة: (المفاهيم والألفاظ والأنظمة الإشارية في اللغات المختصّة) تمثّل وسائل لإبلاغ عِرفان محدّد في ميدان معيّن وتهدف إلى تأسيس تواصل واضح.

الأنظمة الإشارية مصطلحات، ولعلّها أكثر مصطلحات الكون وضوحا واستقرارا واستعمالا . فهي مصطلحات كونية. من ذلك مثلا: مصطلحات الطريق وإشارات تنظيم المرور. فهي مصطلحات كونية لا اختلاف فيها عالميا. كذلك علامة صيدلي أو طبيب إلخ...

سؤال :

خصصتم للمصطلح دراسة مستوفية في مصنّفكم، ولا غرابة في ذلك بما أنّ الكلمة تصير مصطلحا بمجرد انتقالها من مجال الاستعمال العامّ إلى الاستعمال الخاص وتداولها في اللغات القطاعية: لغات العلوم والفنون والتقنيات. وأفردتم مبحثا لتحديد المفاهيم، عنونتموه بـ "من الكلمة إلى المصطلح، ومن المصطلح إلى المفهوم"، لماذا هذا المسار بالتحديد، ولم لا "من المفهوم إلى المصطلح" باعتبار أنّ التمثل الذهني عملية تسبق إجراءات الاصطلاح والتسمية؟

جواب :

إنّ وجود الكلمة سابق لظهور المصطلح. فالمصطلح كلمة تمحّضت للاصطلاح . إنّ أوّل خطوة في الدرس المصطلحي هو البحث عن طريقة أو طرق تحوّل الكلمة إلى مصطلح. المهمّ بالنسبة إلى المصطلح، بما هو يعبّر عن مفهوم، ليس هيئته الخارجية ولا مضمونه المعجميّ أو المرجع أو المراجع التي يشير إليه (هـا) المصطلح هو وسيلة من وسائل ترتيب الفكر، يستعمله المتخصّصون في ميدان محدَّد في تواصلهم. فهو إذًا، دليل يقع خارج اللغة وانطلاقا من اللغة. لذلك قلنا: تنشأ عملية الاصطلاح: من الكلمة إلى المصطلح.

أمّا قولنا : من المصطلح إلى المفهوم فذلك لأنّ الكلمة قبل أن تكون مصطلحا كانت تمثلا ذهنيا ومحطة على محور الاسترسال من التعميم إلى التخصيص (مفهوم قوستاف قيّوم لنشأة الكلمة وتكوّن المصطلح) ووضعها للاصطلاح معناه أنّها أصبحت تجسّد مفهوما (متصوَّرا) وبذلك تكون تخصيص التخصيص. وبما أنّ المتصوَّر سابق للغة، فإنّ الكلمة تكون وحدة وساطة مصطنَعة بين الفكر المنطقي واللغة. فالمتصوَّر هو مدلول كلمة وقع إقصاء الأبعاد اللسانية منه.

لإنشاء مصطلح من الضروري القيام بعمليتين متلازمتين: عزل الكلمة عن أيّ سياق وإعفاؤها من أيّ تأويل وبذلك تصبح خارجة عن حدود الفضاء والزمن.

سؤال :

ألا ترون أنّ التعدّد الاصطلاحي الذي ميّز المصطلحية العربية آفة كبيرة تنعكس سلبا على التطوّر العلمي والتمثل الذهني؟ إذ نجد ترجمات عربية عديدة للمفهوم الغربي الواحد، كترجمة "PRAGMATIQUE" بـ "الذرائعي"، "التداولي"، أو تعريبها بـ"البراقماتي". وترجمة "CONCEPT" بـ "المتصوّر"، "المفهوم".. وقد أحصى بعض الدارسين أزيد من عشر ترجمات عربية لمفهوم "Sémiotique"، في نظركم ما السبيل الأمثل للحدّ من هذه الآفة المتفاقمة في ظل عجز مكتب تنسيق التعريب والمجامع اللغوية عن التوحيد؟

جواب :

هذا الرأي صحيح. ولعلّ الأدهى من ذلك والأمرّ والذي قد يكون سبّب هذا التعدّد المصطلحي. هو تعدّد مجامع اللغة العربية. كلّ قطر له مجمعه. لماذا هذا التعدّد واللغة واحدة؟

الرأي عندي هو توحيد مجامع اللغة العربية، عندها سينشأ مصطلح واحد يصدر عن مؤسّسة واحدة والاستعمال هو الذي يرسّخه. أمّا أن تتعدّد المجامع وكلّ مجمع يصوغ مصطلحاته ثمّ تُنشأ مكتبا لتنسيق التعريب، فهذا تشتيت للجهود ولن يأتي بنتيجة أبدا. وما ينتج عن تعدّد المصطلح هو ميل الباحثين العرب إلى الترجمة الخطية هروبا من المشاكل. فـكلمة PRAGMATIQUE مثلا تصبح (البراقماتية) عوضا عن الذرائعية أو التداولية أو النفعية.. وهو هروب إلى الوراء يُفقر اللغة ولا يطوّرها وهو كذلك سعي إلى المجهود الأدنى الذي يُدخل على النفوس الكسل الفكري. هذا أمر ليس في صالح اللغة.

كانت اللغة العربية قوية وثرية فاستطاعت أن تستوعب علوم الدنيا وأن تترجمها وأن تطوّرها ثمّ أن تُضيف إليها عرفانا جديدا فاستخرجت المصطلحات لهذه العلوم الوافدة إليها من رصيدها اللغوي وأسّست لغة علم كانت طيلة ثمانية قرون لغة العلم العالمية. كان ذلك لمّا كانت الأمّة موحّدة ولمّا كان المصطلح موحّدا....

سؤال :

أثارت ظاهرة الترادف في الكلمات اهتمام اللغويين ونظار الفكر في القديم والحديث، وهي ما زالت محلّ خلاف بين الدارسين.. هل ترون أن هذا الموضوع يستحق كلّ هذا الاهتمام؟ وما هي أهمّ استنتاجاتكم الخاصة بمعالجة الكلمات المترادفة؟

جواب :

مسألة الترادف مسألة جوهرية في كلّ اللغات البشرية. كانت ومازالت وستبقي محلّ درس. نظرا لما لها من عظيم الفائدة ومن جليل القيمة في البحث اللغوي.

الترادف هو عنوان ثراء اللغة وباب من أبواب التوسّع في طـُرق التعبير.

درسنا الترادف في الفكر اللغوي العربي قديما وحديثا وكذلك فعلنا بالنسبة إلى الفكر الغربي. فوجدنا نفس الإشكاليات مطروحة في كلّ اللغات وفي جميع الأوقات. ما استوقفنا هو مدى وعي الفكر العربي القديم بالقضايا التي تطرحها هذه المسألة. فلعلّ اعتناء العرب المبكّر بالدراسات اللغوية أوصلهم إلى التفكير العميق في علم اللسان ومنها الإشكاليات التي تطرحها مسألة الترادف.

الباحثون في الشرق والغرب قسمان: منكرون لوقوع الترادف، وقائلون بوقوعه. حجج القائلين به قائمة على اعتبارات عاطفية إذ يرون الترادف مصدر ثراء للغة وتعدّد إمكانيات التوسّع في التعبير. أمّا المنكرون له فحجّتهم هي "أنّ كلّ حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد في كلّ واحد منهما معنى ليس في صاحبه". فالأسماء كلّها لعلّة. هذا المفهوم العميق للّغة قادهم إلى البحث عن المؤيّدات والحجج بالتماس الفروق الدقيقة بين الألفاظ التي تُنعَت بكونها مترادفة. أدّي بهم البحث إلى الحفر في مفاهيم اللغة وبيان الفُويْرقات الدقيقة جدا بين الكلمات "المترادفة" واستنتجوا أنّ هذه الكلمات متشابهة ولكن ليست مترادفة. فالترادف عندهم غير معقول في أصل الوضع لأنّ كلّ لفظ وُضع لمعنى. وإنّه لمن الممتع أن يطالع الباحث رسالة أبي الحسن الرماني في مسألة الترادف، فسيكتشف فيه باحثا مدقّقا يرقي تحليله للفـُـوَيْرقات المعنوية إلى قمّة البحث اللغوي.

ولقد استنتجنا أنّ ما أتي به "الرمّاني" لا يقلّ قيمة عمّا أتي به الفكر اللساني الغربي المعاصر. أمّا اللغويون العرب المعاصرون فلم يعطوا المسألة ما تستحقّ من قيمة فدرسوها دراسة سطحية وكرّروا بعض ما قاله السابقون.

سؤال :

لقد ذكرتم أنّ من وسائل صناعة المصطلح: التوليد الشكلي، ويندرج في إطاره الوضع بالاشتقاق والتركيب والنحت والتوليد الدلالي، ويتفرع إلى التوليد بالاقتراض وإلى المجاز والترجمة الحرفية، ومن المعلوم أن اللغويين العرب القدامى أولوا عناية كبيرة بالاشتقاق على حساب النحت (الذي ميز طبائع التوليد باللغات الغربية)، بينما دعوتم في كتابكم هذا إلى الاعتماد على الوسيلة النحتية لبعث كلمات تستجيب لقانون الاقتصاد اللغوي، فما السرّ وراء هذا الانفتام؟

جواب :

المصطلح أربعة مستويات: مستوى العربي الفصيح، مستوى العربي المولد، مستوي العامي ومستوى الأعجمي. العربي الفصيح هو ما أخذ من رصيد اللغة، العربي المولد هو ما تولد بمختلف الطرق التي توفرها اللغة ويشمل ما أحدث في العربية بعد عصر الاحتجاج اللغوي. والمولد هو المستحدث الذي وقع توليده تحت ضغط الحاجة وهو نوعان العربي والأعجمي (الدخيل والمعرّب).

لتصنيف المولد العربي طرق عديدة يمكن إجمالها في صنفين: توليد شكلي وتوليد دلالي. التوليد الشكلي يعتمد على تغيير شكل الكلمة بالاشتقاق والتركيب والنحت. أمّا التوليد الدلالي فيتمّ عبر تحويل دلالة الكلمة من معناها الوضعي إلى معناها الاصطلاحي ويشمل المجاز والترجمة الحرفية.

كنّا درسنا الخطاب العلمي العربي القديم في أطروحة دكتورا بعنوان:" الخصائص الأسلوبية للخطاب العلمي في التراث العربي" تعرّضنا في جانب منها إلى مسألة المصطلح واستنتجنا أنّ العرب استعملوا مختلف طرق توليد المصطلح (حتى الألفاظ العامية غير الفصيحة) ولكن لم نكد نعثر على التوليد بالنحت." قد يرجع ذلك إلى أنّ اللغة كانت في موقف قوّة وأنّها استطاعت استيعاب المصطلحات الوافدة إليها. أمّا نحن اليوم فإنّ لنا من جهة، كمّا هائلا من المصطلحات يفد علينا يوميا عن طريق العلوم التي تَسارَع تطوّرها ولم نستطع بعدُ مواكبتها، ومن جهة ثانية تشتّتنا إلى مجامع متعدّدة ولجان ابتكار مصطلحات يصعب إحصاؤها.

خيارنا: إمّا العودة إلى الرصيد المعجمي الاصطلاحي في التراث وبعثه للوجود من جديد، أو صنع مصطلحات جديدة. ولعلّ أيسر السبل إلى ذلك، حسب رأينا، هو النحت وذلك لسهولته أوّلا، ولطبيعة المصطلحات الوافدة علينا التي هي في جزء كبير منها مصطلحات مركّبة وقعت صياغتها في لغتها عن طريق النحت ثانيا.

فالنحت عندنا هو قارب النجاة لمواكبة المصطلحات الجديدة. وهو أفضل من الترجمة الحرفية في رأينا. لذلك لا بدّ من التركيز عليه لأنّه أصبح اليوم وسيلة عملية.

نحن اليوم نعرقل تطوّرنا بأيدينا وذلك لأنّنا جعلنا من المصطلح عقبة كأداء، كلّ قطر يريد أن يضع مقابلا خاصا لنفس المصطلح ثمّ نبحث في توحيده (سنوات) دون الوصول إلى نتيجة أو تبقي النتيجة على الورق ولا يستعملها أحد.

سؤال :

في سياق تأريخكم لمسارات المصطلحية عبر العصور تكهنتم بتطور أشمل لهذا العلم بالتزامن مع الطفرات التقنية التي يشهدها عصرنا، فما هي محفزات هذه الرؤية المستقبلية؟

جواب :

إنّ الطفرة التقنية المُتسَارعة التي نشهدها اليوم لم ير الكون لها مثيلا في تاريخه، لقد أحدثت الشبكة العنكبوتية ثورة عظيمة على مستوى سرعة انتشار المعلومة وعلى مستوى التطوّر الفكري للبشر. تَــبِـــع ذلك انتشار كمٍّ هائل من المصطلحات أصبح لزاما على الفرد مواكبتها وفهمها للولوج إلى هذه العرفان. لقد صدق الفارابي عندما جعل المصطلحات مفاتيح للعلوم.

لابدّ إذًا من تطوير المصطلحية وتوسيع مجالاتها وإيجاد تخصّصات دقيقة داخل التخصّص الواحد. يجب أن يقع النظر للمصطلحية كعلم مستقلّ بذاته ينضوي تحته عديد التخصّصات، بل عديد التخصّصات داخل التخصّص الواحد. هكذا تقع النهضة العلمية وهكذا يخدم الرجال لغتهم حتى يضمنوا لها البقاء. أليس من المخجل أن تُدرَّس العلوم في بلد مثل تونس باللغة الفرنسية بعد أكثر من خمسين سنة من الاستقلال؟ الحُجّة دوما هي: عدم وجود المصطلحات اللازمة... (؟) هل هو الاستسهال من طرف أهل العلم ؟ هل هي النزعة الاستعمارية التي ما زالت متجذّرة ؟ هل هو التعدد المصطلحي؟ أم هي كلّ هذه العوامل مجتمعة؟

هذه أخطار تهدّد نهضة المصطلحية العربية بل تهدّد وجود اللغة نفسها. المشكلة أنّ المصطلح لا ينهض دون حماس ودفع من السياسيين وتشجيعهم على الترجمة (قصة المأمون مع المترجمين). غير أنّ أهل السياسة لم يستفيقوا بعد، أو أنّ مُــتْعَــتهم بلذّة الارتشاء من طرف الغرب والفرنكفونية بصفة خاصّة جعلتهم يتغافلون عن النهضة بالتعريب؟.... هذا هو واقعنا للأسف الشديد.

سؤال :

لاشكّ أن أهمّ المقاربات لدراسة المصطلحية: "المقاربة الأنومازيولوجية" التي صاغها "أوجين فوستر" (Eugene wuster) سميتموها في كتابكم "مقاربة علم المعاني غير اللفظي" أو "مقاربة علم الدوالّ" وهي تنطلق من المفاهيم للوصول إلى المسمّيات، وهناك أيضا "المقاربة السيمازيولوجية" التي استند إليها أغلب علماء الدلالة من اللسانيين، وهي

تنطلق من الرموز اللغوية لتحدد المفاهيم، وهي التي أسميتموها "مقاربة علم الدلالة اللفظي"، في رأيكم أي منهج من هاتين المقاربتين هو الأنسب للمصطلحية؟

جواب :

كلّ الطرق تؤدِي إلى روما، كما يقول المثل. أيّ منهج اتّبعناه يضعنا على طريق تطوير لغتنا وإثرائها بمصطلحات جديدة هو منهج مقبول، لكن المنهج الأفضل هو الذي تكون نتائجه أحسن. ولعلّ مقاربة علم الدلالة اللفظي هي الأنسب لنا اليوم. لقد ثبتت جدواها وبانت سهولة تطبيقها.

سؤال :

هناك نوع من المصطلحات يُسمّى المصطلحات الرحّالة (Les termes nomades) تتميز باستقلالها من مجال علمي إلى مجالات أخرى عبر التجوّز الدلالي (Transgression sémantique)، ألا ترون أن هذه الظاهرة تشكل عائقا من عوائق التقييس المصطلحي؟

جواب :

المصطلحات الرحّالة ظاهرة مصطلحية مهمّة تحتاج إلى دراسة خاصّة وهي موجودة في كلّ اللغات البشرية، هي ظاهرة تدلّ على حياة المصطلح. خذ مثالا على ذلك مصطلح "دولاب" أو مصطلح "عَجَلَة" أو مصطلح "مِـغْـزل" كلها مصطلحات رحّالة ويندر أن لا نجدها في ميدان من الميادين العلمية بل حتى الأدبية. العجلة كانت تُطلق على Bicyclette لم يقرّها الاستعمال وتحوّلت إلى ميادين أخرى : عجلة السيارة، عجلة الاقتصاد... ذلك لأنّ الاستعمال أقرّ مصطلح "درّاجة". كذلك بالنسبة إلى مِغزل ، انطلق الاستعمال من مغزل الصوف فتحوّل إلى مغزل الآلة، ومغزل السيارة إلخ... هذه المسألة لا تُعيق مسألة التقييس المصطلحي ذلك لأنّ التقييس يصبح ميدانيا خاصا بكلّ اختصاص علمي دقيق. فما يضيرنا إن كان مصطلح "دولاب" يقع تقييسه في عديد الاختصاصات. ما ندعو إليه – وما هو ضرورة قصوى بالنسبة إلينا اليوم– هو خلق تخصّصات داخل التخصّص الواحد في ميدانيْ الترجمة والمصطلحية.

سؤال :

خصصتم الفصل الحادي عشر من كتابكم لموضوع "ترجمة الكلمة"، وبحثتم في خصوصية العلاقة بين الترجمة واللسانيات مع أنّ أغلب النظريات اللسانية أقصت الدلالة والترجمة من مجالات اهتماماتها. ما أسباب هذا التهميش في نظركم، وكيف يُمكن للترجمة أن تستفيد من اللسانيات؟

جواب :

العلاقة بين الترجمة واللسانيات علاقة تكامل وليست علاقة احتواء. لقد انجرّ عن إقصاء الترجمة من اللسانيات أن استفاد الدرس اللغوي بما وقع إنتاجه من دراسات معمّقة في الميدانين. هذه الدراسات أنتجت تكاملا في الدراسات أثري البحث العلمي في الميدانين أيّما إثراء.

أمّا أسباب التهميش فترجع إلى منطق اللسانيات. أساس عملية الترجمة هو الفهم والفهم عملية تنطلق من الشكل إلى المضمون غايتها استخراج المعاني والأفكار وصولا إلى معرفة مقاصد الكاتب، وهي عملية تتضمّن بدورها مراحل. فأساس الفهم هو معرفة المعنى المعجمي للكلمات. وهنا تبدأ الصعوبات.

يمكن تصنيف الصعوبات إلى مستويين: مستوى مستعمِل اللغة، ومستوى اللغة نفسها. هذا المستوى يشمل معاني الكلمات وسياقات استعمالها. وبما أنّ الترجمة تكافئ لغوي وفكري وحضاري فهي تتعلّق برؤيا العالم لدى المترجم ولدي منتج النصّ وبذلك لا يمكن أن تكون الكلمة ولا الجملة ولا النصّ موضوعا للترجمة، بل كامل الخطاب. إذ الخطاب هو وحدة التحليل لدى المترجم. وهنا نقطة الاختلاف. فاللساني يدرس اللغة في ذاتها ولذاتها ولا يعتني بالمعني لأنّ المعنى يخضع للتأويل والتأويل لا يهمّ اللساني. ولقد فرّق "دي سوسير" بين لسانيات اللغة ولسانيات الكلام. واعتني بلسانيات اللغة لأنّه رآها الأهمّ في تأسيس اللغة وأقصي من بحثه لسانيات الكلام وهذا ما جعل اللسانيين من بعده يهمّشون دراسة الترجمة.

سؤال :

بفعل الخصوصيات الثقافية المتنوعة وتعدد التجارب الإنسانية، هل تؤمنون باستحالة ترجمة كلمات من لغة إلى أخرى؟ وأقدم كمثال على ذلك مصطلح "الثقافة". وهل يجوز لنا التسليم بنسبية أمانة الترجمة بين اللغات الطبيعية؟

جواب :

الترجمة عملية نسبية تخضع لكثير من العوامل المتعلّقة بالمترجم (ما عدا العلوم الصحيحة). الترجمة في جوهرها ليست ترجمة ألفاظ بل هي ترجمة معاني تؤدّيها الألفاظ. هذه المعاني ليست مقابلات لمثيلاتها في لغة هدف.

يتكوّن المعنى من المعنى المعجمي مع ثقافة المترجم وانتماءاته السياسية والاجتماعية، مع ظروف المقام وتقاليد المجتمع إلخ... الترجمة هي نقلُ ما فهمه

المترجم لا ما قصَده الكاتب (؟) لأنّه يصعب الوصول إلى هذه المقاصد بدقـــة، لذلك قلّما نجد ترجمتين متكافئتين لنفس النصّ.

مثلا: مفهوم "انتفاضة" عند العربي لا يقابل البتة موضوع insurrection مثلا في الفرنسية. الانتفاضة مفعمة بمعاني حضارية ومشاعر دينية ونفسية لا يفهمها من لم يكْـتَوِوْا بها. لم يجد لها المترجمون الغربيون المقابل الذي يؤدّي المعنى بكلّ دقة وأمانة فترجموها ترجمة حرفية ودخلت المعاجم الغربية الحديثة تحت مدخل: "intifadha". تبقي الترجمة إذا، عملية نسبية.

سؤال :

هل بإمكانكم رصد التحديات التي تعوق ترجمة المصطلح بين اللغات ترجمة دقيقة مستوفية لسمات المصطلح المفهومية؟

جواب:

سَـبق وأن قلنا: إنّنا نحتاج اليوم أكثر من أيّ وقت مضي إلى الترجمة وإلى ضرورة الاعتناء بتدريسها وجعْـلها تخصّصا مستقلا بذاته يحتوي بدوره على تخصّصات دقيقة في مختلف أصناف المعرفة. لا يمكن الاعتقاد بوجود مترجـــم موسوعي يترجم الأدب والفيزياء... المترجم المختصّ في ميدان محدّد هو وحده المؤهّل لترجمة مصطلحات ذلك الميدان. لأنّه بمقدوره استجلاء العلاقة بين المصطلح والمرجع الذي يشير إليه، هو وحده من يستطيع الكشف عن سِمات المصطلح المفهومية. لقد مضي ووَلّي عهد المترجم الموسوعي.

سؤال :

يبدو للمطلع على إصداركم هذا أنكم لم تترددوا في اقتراح ترجمة مصطلحات غربية بتسميات جديدة لم يسبق تداولها من قبل، من ذلك:

- "منهج النموذج البُدائي" مقابل "Approche prototypique"

- "المقاربة الرّوسمية" مقابل "Approche stéréotypique"

- "المِنوالية" مقابل "Approche modeliste"

فما هي مبرراتكم لهذه الاختيارات الترجمية؟

جواب :

ما قمنا به هو اجتهاد متواضع قابل للمناقشة والتعديل. ولعلّ في هذه المقابلات المقترَحة إجابة ثانية عن السؤال السابق. المختصّ هو الذي يمكنه "إيجاد" المقابل الأقرب للمعنى.

كلمة "النموذج" مثلا، هل يكون مقابلها الدقيق prototype ؟ طبعا لا. وقعت ترجمته بـــ"الطّـــراز". هل هو طراز؟ طبعا لا. لأنّ النموذج أو الطّـــراز يمكن أن يتعدّد وأن يتكرّر، بينما المعنى الكامن في prototype آخر.(type / proto) هو الشيء الأوّل الذي يظهر للوجود مرّة واحدة ولا مثيل له ولن يتكرّر، وإن تكرّر فبأشكال أخرى تُـدخَـل عليها تعديلات تُحدث الاختلاف. فهو إذًا، نموج وحيد أوحد. لقد رأينا أنّ ترجمتها بـــ"النموذج الأوّل" أو الوحيد لا تفي بالمعني الحضاري والثقافي الفكري الذي توحي بع الكلمة فبحثنا في لسان العرب فوجدنا كلمة "الـــبُـــدائي" تفي بالمعنى تماما (وهي بالرفعة وليست بالكسرة) لذلك تبنّيناها وتبقي المسألة مجرّد اجتهاد. وكذلك كان الشأن بالنسبة إلى "المنوالية" التي أخذناها من كلمة "منوال" و"الرَّوْسَمِيّة" التي أخذناها من كلمة "رَوْسَـــم" وجدناها في "لسان العرب" وهي مصطلح يفي بالمعنى بشكل دقيق.

إنّ البحث عن الواسمات اللغوية وعن السِّمات المعنوية وعن السِّمات الدلالية للكلمة في اللغة المصدر تهيؤ الإطار الملائم لفهم دقيق للمعنى المقصود وبذلك يمكن أن نبحث عمّا يقابلها في اللغة الهدف.

لغتُـــنا ثرية جدّا ومِطواعة والحفر فيها بقصد إيجاد مقابلات دقيقة للمصطلحات التي تفد علينا من اللغات الأخرى يأتي بنتائج جدّ إيجابية.